**لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصر تُمكّنان القطاع الخاص من الاستفادة من أسواق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية**

اختتمت ووزارة الخارجية المصرية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، بالتعاون مع مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، في **القاهرة، بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٢٦**، ورشة عمل توعوية تقنية امتدت لثلاثة أيام تحت عنوان: *«تعزيز نفاذ القطاع المصري من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية »*.

وشارك في التدريب أكثر من ٨٠ مشاركاً، يمثلون شركات مصرية، وشركات صغيرة ومتوسطة، واتحادات، وغرفاً تجارية، ووزارات وهيئات حكومية، إلى جانب وكالات تابعة للأمم المتحدة، بهدف تعزيز قدرة القطاع الخاص المصري على تحديد واغتنام فرص التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من خلال فهم أفضل للبروتوكولات التجارية، وقواعد المنشأ، وإجراءات إصدار الشهادات، وفرص النفاذ إلى الأسواق.

وأفاد المستشار محمد الهادي، مدير شؤون الاقتصاد المصري وترويج الاستثمار بوزارة الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، بأن اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية تتيح فرصة مهمة لتعزيز حضور الشركات المصرية في الأسواق الأفريقية، مشيراً إلى أن مصر تمتلك خبرات واسعة في مجالات البنية التحتية والطاقة والنقل والزراعة والصناعات الغذائية والدواء والهندسة، بما يفتح آفاقاً جديدة أمام الشركات المصرية للتوسع والتصدير والاستثمار في القارة.

وفي هذا السياق، أشار إلى منصة "حافز" للدعم المالي والفني للقطاع الخاص، التابعة لوزارة الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، والتي تضم أكثر من ٩٠ خدمة مالية وغير مالية مقدمة من ٤٠ شريك تنمية، وتتيح للشركات المصرية فرص التمويل والخدمات الاستشارية وبرامج بناء القدرات، فضلاً عن دعمها للوصول إلى الأسواق الدولية والأفريقية ومتابعة المناقصات والمشروعات التنموية، بما يعزز تنافسية القطاع الخاص المصري ويزيد من استفادته من فرص التكامل الاقتصادي الأفريقي.

كما أفادت السيدة كايتلين كاريكو، مسؤولة الشؤون الاقتصادية بمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بأن صادرات مصر إلى الأسواق العالمية العام الماضي بلغت نحو ٥٠ مليار دولار أمريكي، مما يعكس أداءً قوياً ومتنامياً. غير أن الصادرات إلى باقي أفريقيا بلغت أقل بقليل من ٨ مليارات دولار أمريكي، أي ما يقارب ١٥ في المائة من إجمالي صادرات مصر. وتعكس هذه الأرقام بوضوح حجم الفرصة المتاحة أمام المصدّرين المصريين، وأمام التكامل الاقتصادي الأفريقي بشكل أوسع، في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويقع القطاع الخاص في صميم هذه الفرصة، ويمثل المفتاح لإطلاق كامل فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية».

وأشارت إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لن تحقق ثمارها المرجوة إلا إذا عزّزت الشركات الأفريقية، وفي مقدمتها الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل العمود الفقري لاقتصاداتنا، قدراتها بالمعرفة العملية اللازمة للتجارة في ظل هذه الاتفاقية، داعيةً إلى ضرورة تعزيز قدرات هذه الشركات باعتبارها مفتاح الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها المنطقة.

أنشأت الدول الأفريقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في عام ٢٠١٨ بهدف إقامة سوق موحدة للسلع والخدمات وتعزيز حرية تنقل رجال الأعمال والاستثمارات.

وتُعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حالياً أكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث عدد الدول المشاركة، إذ تجمع سوقاً تضم نحو ١.٤ مليار شخص وناتجاً محلياً إجمالياً مشتركاً يناهز ٣ تريليونات دولار أمريكي. ووفقاً لأبحاث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يمكن أن يؤدي تنفيذها إلى زيادة التجارة البينية الأفريقية بنسبة تصل إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠٤٥، وتساعد الدول

الأفريقية على التحول من التجارة القائمة على السلع الأولية نحو تجارة ذات قيمة مضافة أعلى، كالمنتجات الصناعية، والأغذية المصنّعة، والخدمات (ERA2025).

وعلى مستوى أفريقيا، يساهم القطاع الخاص بنسبة ٨٠ في المائة من إجمالي الإنتاج، و٩٠ في المائة من فرص العمل، وأكثر من ٦٠ في المائة من الاستثمار. ولذلك فهو في موقع يؤهله لامتلاك زمام تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وقيادته.

هناك فرصاً تجارية كبيرة متاحة أمام مصر لزيادة صادرتها بشكل كبير إلى باقي الدول الأفريقية ، ومن أجل الاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتعزيز التكامل الاقتصادي مع باقي القارة، يتعين على القطاع الخاص امتلاك زمام المبادرة وقيادة تنفيذ الاتفاقية بوصفه شريكاً فاعلاً في تشكيل آليات تطبيقها على أرض الواقع.

وأفاد السيد سانتياغو رودريغيز غويكوتشيا، الخبير الاقتصادي في مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر، بأن منظومة الأمم المتحدة تدرك أن النمو الاقتصادي المستدام يتطلب قطاعاً خاصاً حيوياً وتنافسياً. ويمكن لتوسيع التجارة البينية الأفريقية أن يسهم في خلق فرص عمل لائقة، وتعزيز الإنتاجية، ودعم التنمية الصناعية، وتمكين النساء ورواد الأعمال الشباب، وبناء اقتصادات أكثر قدرة على الصمود. وتتسق هذه الأهداف بشكل وثيق مع أهداف التنمية المستدامة ومع أولويات التنمية الوطنية في مصر. وبصفتنا فريق الأمم المتحدة القطري في مصر، نؤكد التزامنا بمواصلة دعم جهود مصر الرامية إلى توظيف التكامل الإقليمي باعتباره محركاً للتنمية الشاملة والمستدامة